

البحوث والدراسات

التنمية السياسية في عهد دينج شياو بنج

د. محمد أحمد عبد النبي

باحث متخصص في النظم السياسية المقارنة

الملخص:

نجح الرئيس الصيني «دينج شياو بنج» الذي تولى رئاسة الدولة خلال الفترة من (1978 وحتى نهاية الثمانينيات تقريباً) من أن يضع أسس لتطوير الحياة السياسية في الصين بدرجة أكبر مما كانت عليه في فترات سابقة، وذلك إنطلاقاً من تصوره حول وجود علاقة ارتباطية بين التنمية الاقتصادية «والتي كان قد قطع في تحقيقها شوطاً بالفعل مع التطور السياسي ومأسسة التنظيمات ووضع قواعد لضبط سلوكها، وكذا زيادة مساحة الحريات العامة والاعلامية في البلاد، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الصينية المختلفة، إضافة إلى تطوير آليات المشاركة السياسية.

لذا تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي هو كيف استطاع دينج شياو بنج تحقيق تطور ايجابي في الحياة السياسية الصينية خلال تلك الأونة؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك دراسة الحالة باعتبارهما أفضل المداخل المنهجية الملائمة للتطرق للتطورات السياسية التي شهدتها الصين في ظل قيادة دينج للبلاد حينئذ.

Abstract:

Chinese President Deng Xiaoping, who served as head of state from 1978 until approximately the end of the 1980s, succeeded in laying the foundations for developing political life in China to a greater extent than in previous periods, based on his perception of the existence of a correlation between economic development. Which has already been achieved, with political development, the institutionalization of organizations, and the establishment of rules to control their behavior, as well as increasing the scope of public and media freedoms in the country, activating the role of various Chinese civil society institutions, in addition to developing mechanisms for political participation.

Therefore, the study seeks to answer a main question: How was Deng Xiaoping able to achieve positive development in Chinese political life during that time? The study used the descriptive analytical approach as well as the case study as they are the best appropriate methodological approaches to address the political developments that China witnessed under Deng's leadership of the country at that time.

مقدمة:

لم تكن التنمية السياسية عند الرئيس الصيني الأسبق دينج تشاو بينج الذي حكم البلاد خلال الفترة من (1978-1989) -واستمر دوره لاحقاً- هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة لإحداث تطور اقتصادي وهذا هو ما أكد عليه دينج عندما أعتبر أن الإصلاح السياسي هو وسيلة لتحقيق مزيد من الإدارة الاقتصادية الفاعلة. وفي هذا السياق يمكن ملاحظة تطابق هذا التوجه مع التوجه الذي طرحه أحد مفكري العلوم السياسية «لوشين باي» عندما اعتبر أن التنمية السياسية هي مقدمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾

فمما لا شك فيه أن هناك قدراً من «الحرية الفكرية والإعلامية والسياسية» الضرورية التي لا يمكن تصور حدوث نمو اقتصادي وتقدم حضاري بدون توفرها في المجتمع وهذا ما تحقق في الصين بعد ثورة التصحيح التي قادها «دينج».⁽²⁾

فالمتبع للإصلاحات التي تبناها دينج عند بدايتها يلحظ تحقيقها لنتائج مميزة خلال الفترة من 1979-1983 وذلك حينما طبقت في الريف الصيني، إلا أنه وعندما حاول دينج توسيع الإصلاحات الاقتصادية ونقلها من الريف إلى المدينة، فإنه قد واجه مقاومة وربما رفض وخاصة من شركات الدولة الكبرى ومن الكوادر الحزبية والمسؤولين الحكوميين وذلك بسبب التهديد الذي كان سيلحق بمصالح هذه الفئات في حال إقرار الإصلاحات الاقتصادية.⁽³⁾ لذا فقد منح دينج كلاً من هاوياونج وزهاو زيانج - أداتي الإصلاح الرئيسيين لديه - سلطات كبيرة من أجل تنفيذ إصلاحات هيكلية لتغيير النظام السياسي بهدف إزالة العوائق السياسية التي تعترض الإصلاحات الاقتصادية.

يشار إلى أن دينج قد أكد على وجود هذا الارتباط العضوي بين التنمية الاقتصادية والسياسية حينما أشار إلى أن هناك مؤشرات ثلاثة لتقييم النظام السياسي في بلد ما وهي: مدى قدرة النظام على: تحقيق الاستقرار، وتعزيزه للوحدة بين مواطنيه والعمل على تحسين أحوالهم المعيشية، وتطوير القدرة الإنتاجية للبلاد على نحو مستدام.⁽⁴⁾

وفي هذا السياق فقد تنوعت إصلاحات دينج السياسية لتأخذ عدة محاور أولها هو إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة ثم إصلاح الحياة الحزبية والحزب الشيوعي الصيني، وثالثها الحراك الذي شهده المجتمع المدني الصيني في عهد دينج ورابعها التطور الذي شهدته وسائل الاعلام ثم خامسها التطور الانتخابي والمشاركة السياسية في عهد دينج.

وفقاً لما تقدم، تسعى الدراسة الحالية للتركيز على دور القيادة في تحقيق التنمية السياسية في الصين خلال فترة تولي الرئيس الأسبق دينج تشاو بينج لرئاسة الدولة الصينية. لذا ستسعى للتعرف على الدور الجوهري الذي لعبه الزعيم «دينج شياوبينج» في إرساء أسس التطور السياسي من أجل أن يخدم على التنمية الاقتصادية بالبلاد، والوقوف على حجم هذا الدور ومداه. وعليه تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسية (اصلاح الهيكل الإداري، والحياة الحزبية، والمجتمع المدني، ووسائل الاعلام، والنظام الانتخابي والمشاركة السياسية) ثم خاتمة الدراسة لتوضح أبرز ماتوصلت إليه من نتائج.

ذُلقد كان إصلاح أجهزة الدولة جزءاً أساسياً من سياسات دينج الإصلاحية، حيث سعى لاتخاذ مواقف حقيقية بشأنها ومنها على سبيل المثال ماتم في الثاني من مارس 1982 عندما صدرت قرارات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب حول إعادة بناء مجلس الدولة.⁽⁵⁾

وفي هذا السياق فقد أعلن زهاوزيانج - وهو من أبرز رموز نظام دينج - أن هذه التغييرات في بناء مجلس الدولة هي بمثابة «ثورة» ولكنها «ثورة غير موجهة إلى أحد»، معتبراً بأنها تهدف إلى تطوير البناء الإداري للدولة في المقام الأول وتحديد مسؤوليات الأقسام والأجهزة التابعة لها، والحد من التقسيم غير الرشيد، والتخطيط لعمليات تقاعد القيادات التي تقدم بها السن، واختيار قيادات أفضل داخل الأجهزة القيادية، وتوفير فرص أفضل للقيام بتدريب دوري للكوادر من أجل الارتقاء بكفاءاتهم.⁽⁶⁾

ومن أجل أن يحقق دينج الأهداف المذكورة فيما يتعلق بإعادة تشكيل مجلس الدولة، فقد أتخذ عدد من الإجراءات الفورية من أهمها: الاكتفاء بنائبين لرئيس مجلس الدولة بدلاً من 13 نائب. كما أصبحت اللجنة الدائمة للمجلس تتكون من الرئيس ونائبي الرئيس ومستشاري الدولة وسكرتير عام

فقط. وأصبحت مهمة اللجنة هي إتخاذ القرارات في الأعمال الهامة. كما تولت عمليات الإرشاد تحت سيطرة مجلس الدولة.⁽⁷⁾

ومن ناحية أخرى فقد سعى دينج إلى الإقلال من عدد الوزارات الموجودة وذلك من خلال دمج بعضها في البعض الآخر حيث انخفض عدد الوزارات من 12 وزارة إلى 5 وزارات فقط. كما تم إلغاء لجان الدولة التي كانت تشرف على تنفيذ الوزارات للقرارات ذات الطابع القومي كما تم دمج بعضها في لجان أخرى، وهو ما أدى إلى توسيع نطاق حركة اللجان الجديدة.⁽⁸⁾

ومن أبرز اللجان التي قد تم إلغائها ودمجها، هي لجنة الدولة الزراعية ولجنة التشييد الرأسمالي للدولة واللتين تم دمجهما معاً فيما عرف بلجنة الدولة الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى دمج العديد من الوزارات واللجان المختصة بشئون التجارة والتعاون الدولي لتصبح جميعها في يد وزارة أطلق عليها وزارة التجارة والتعاون الاقتصادي الخارجي.

كما حدث تخفيض مماثل في المناصب والمسؤولين عن هذه المؤسسات، سواء كانوا وزراء أو نواب للوزراء، حيث أنه وبحلول منذ بدايات عام 1982 فقد طلب من العديد من نواب الوزراء الأكبر سناً أن يستقيلوا من مناصبهم التي يشغلونها لفترات طويلة، وبحلول نهاية هذا العام انخفض عدد الوزراء ونواب الوزراء ليتقلص من 505 إلى نحو 167 فقط.⁽⁹⁾

ومن أجل إعادة هيكلة أجهزة الدولة، كان من الضروري محاولة وضع إطار قانوني وتشريعي يعزز من تلك الإصلاحات ويقضي على بؤر الفساد الموجودة في تلك المؤسسات. لذا فقد سعى دينج من خلال قانون العقوبات الذي أصدره مجلس الدولة والذي اختص بعقاب موظفي الدولة ورجال الحزب الخارجيين على النظام «الفاستدين» سواء كان ذلك الخروج من خلال استغلال النفوذ أو اختلاس الأموال العامة أو المضاربة وغيرها من الأعمال الأخرى المنافية للنظام والتي تعطي المشرع الحق في توقيع عقوبات مُغلظة وبدرجة أكبر من درجة عقاب الأفراد العاديين.⁽¹⁰⁾

ثانياً: إصلاح الحزب الشيوعي الصيني

لقد أدرك دينج أن الحزب الشيوعي الصيني هو الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها أن تنفذ سياسة الإصلاح، وتمهد الظروف الشعبية لتقبلها وتأييدها. ولذلك فقد أولى عملية البناء الحزبي أهمية فائقة.⁽¹¹⁾

يمكن اعتبار نقطة إصلاح الحقيقة للحزب الشيوعي الصيني بأنها قد بدأت في وقت مبكر، وتحديدًا خلال المرحلة الأولى من عهد الإصلاح، حيث تقرر إحداث فصل جزئي بين الحزب والمؤسسات الاقتصادية، بهدف إعطاء تلك المؤسسات مجالاً لحرية العمل، وتم الاكتفاء بدور إشرافي غير مباشر يمارسه الحزب على عملها. هذا بالإضافة إلى عدم رغبة دينج في إحداث ازدواجية في الأشخاص المسؤولين عن الحزب والحكومة، حيث فضل دينج عدم تولى مسؤولي الحزب لمسئوليات في الحكومة وذلك لأن التخصص وتقسيم العمل سينتج عنه تركيز طاقات هؤلاء المسؤولين في عملهم الحزبي بشكل أفضل وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ الحزب الشيوعي وسياساته.⁽¹²⁾

ومن أجل أن يشعر دينج الأفراد والمؤسسات بجدية توجهه الخاص بإحداث فصل بين العمل الحزبي والعمل الحكومي، فقد بدأ بنفسه أولاً حيث قدم استقالته من منصبه الحكومي كنائب لرئيس الوزراء خلال الجلسة الثالثة للمؤتمر الشعبي الخامس والذي انعقد في عام 1980. وفي نفس الوقت فقد احتفظ دينج بموقعه كنائباً لرئيس الحزب ومسئولاً عن المكتب السياسي.⁽¹³⁾

لقد كان تفضيل دينج لتحقيق قدر كبير من اللامركزية عند صنع القرار الصيني من أهم أهدافه السياسية ليس بهدف زيادة درجة المساحة الديمقراطية في الصين فحسب، وإنما أيضاً بهدف خدمة أهدافه الاقتصادية في المقام الأول، حيث أعتبر أن من مظاهر التأثير الإقطاعي - الذي كان ينتقده باستمرار - هو سيطرة نخبة من القادة في الحزب الشيوعي على مقاليد الأمور في البلاد.⁽¹⁴⁾

وكانت مبادرة دينج الشخصية بمناقشة الحاجة لإجراء إصلاحات سياسية أساسية في الحزب واضحة بشكل تام خلال خطابه الذي ألقاه في الثامن من أغسطس عام 1980 والذي انتقد فيه تغول المركزية في الحزب الشيوعي وتركزها

في أيدي عدد قليل من النخبة داعياً إلى إنهاء بعض الممارسات الشهيرة بهؤلاء القادة ومنها قيامهم بحجز عدد من الوظائف الحكومية لأنفسهم في نفس الوقت.⁽¹⁵⁾

لقد اعتبر دينج أن التركيز المبالغ فيه للسلطة في أيدي عدد قليل من أفراد النظام سينتج عنه فساد الحياة الديمقراطية والاشتراكية. ناهيك عن إدراكه للفوائد الجمة التي ستنتج عن مأسسة النظام السياسي الصيني والابتعاد عن سيطرة دائرة صغيرة، حيث أن إصلاح الحزب سيؤدي لتحقيق نتيجتين رئيسيين وهما: ظهور الصين كفاعل دولي حقيقي على الساحة الدولية، والإسراع بخطوات التصنيع والتحديث الاقتصادي.⁽¹⁶⁾

ومن أجل تقليل السلطة الممنوحة لقيادات الحزب بصفة خاصة وللحزب بشكل عام، فقد عمل على الحد من هذه السلطات من خلال خلق قيود داخلية على الحزب من ناحية حيث أوصى بتأسيس ثلاثة لجان في الحزب تسعى كل واحدة إلى رقابة ومحاسبة اللجنة الأخرى.⁽¹⁷⁾

لذا فقد قررت المجموعة الإصلاحية المعاونة لدينج إعادة هيكلة الأمانة المركزية للحزب تحت قيادة المكتب السياسي خلال الجلسة الخامسة للمؤتمر الحزبي الحادي عشر المنعقد عام 1980. وتم تعيين هويو وبنج ليصبح الأمين العام لهذه اللجنة. ومن أجل أن تتم مراجعة ورقابة أنشطة أعضاء الحزب من أجل أن تقدم عنصر الرقابة والمحاسبية، فإن لجنة تفتيش مركزية قد تم تأسيسها أيضاً برئاسة شين يون، حيث كان ينظر إليها على أنها آلية فعالة لمواجهة السلطات المتزايدة لبعض أعضاء الحزب الأقوياء بمن فيهم القيادات العليا.⁽¹⁸⁾

ثالثاً: تطور المجتمع المدني الصيني في عهد دينج

امتدت عملية الإصلاح السياسي خلال فترة دينج لتتطال الأحزاب السياسية الصينية الصغيرة التي بدأ السماح لها بأن تعمل وفقاً للتعددية الحزبية المقيدة، حيث يقوم مبدأ «قيادة الحزب الشيوعي الصيني وتعاون الأحزاب المتعددة» على أن يمارس الحزب الشيوعي الحكم، فيما

تتعاون مع الأحزاب الأخرى التي تسمى «الأحزاب الديمقراطية، من خلال «التعايش طويل الأمد والمراقبة المتبادلة والمعاملة بالمثل».⁽¹⁹⁾

ووفقاً للدستور الصيني حينئذ فإنه لا يكون هناك أحزاب المعارضة أو أحزاب خارج الحكم، على أن تتمتع الأحزاب الديمقراطية بالحرية السياسية، والاستقلالية في التنظيم، والمساواة في المكانة القانونية مع الحزب الشيوعي، في إطار الحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور.⁽²⁰⁾

وقد شهد فترة الإصلاح والتنمية الذين تبناهما دينج، مشاركة أعضاء هذه الأحزاب كنواب في المؤتمرات الشعبية، وتولوا مناصب قيادية في حكومات المقاطعات، وشاركوا في عضوية المؤتمرات الاستشارية السياسية (وهي مجالس تتكون من ممثلي الأحزاب، والمقاطعات، والمنظمات الشعبية، والأقليات وما شابه) فضلاً عن العضوية في المجلس الوطني لنواب الشعب أو البرلمان.⁽²¹⁾

وفي هذا السياق هناك من يشير إلى عمل الأحزاب السياسية الصينية الذي يتسم بكونه يشبه العمل الخاص بجماعات مصالح منذ 1986، حيث حاولت هذه الأحزاب أن تفعل من دورها؛ فبعد فترة الموت التي حدثت لتلك الأحزاب خلال فترة الثورة الثقافية، فقد تم إحيائها في الثمانينيات ليس فقط بسبب كون أعضاء تلك الأحزاب هم من المثقفين والمتخصصين الذين يمكنهم المساهمة في عملية صنع القرار السياسي، ولكن أيضاً بسبب علاقتهم بالصينيين المقيمين بالخارج والذين يمكن أن يدعموا الإصلاحات الاقتصادية بشكل أو بآخر.⁽²²⁾

الجدير بالذكر أن العديد من رؤساء وقادة هذه الأحزاب في صيف عام 1986 قد طالبوا باعطائهم استقلال تنظيمي أكبر وأن تحدد علاقتهم بالحزب الشيوعي الصيني وفقاً للأطر القانونية المعروفة وهو ما كان يمنحهم الحماية الشرعية للتصرف وفقاً لآليات الرقابة والتوازن والتغذية الإستراتيجية للحزب الشيوعي من خلال مساعدة الحزب في تجنب الأخطاء والفساد وهو ما سيؤدي في نهاية الأمر إلى تقوية الحزب الشيوعي الصيني وليس إضعافه.⁽²³⁾

هذا بالإضافة إلى ما أكدوا عليه بشأن تسبب السلطة المطلقة للحزب الحاكم في إحداث فساد مطلق بالدولة. مقترحين أن يتم منح أعضاء الأحزاب الصغيرة الإستقلال

الكافي من أجل أن تعمل بشكل أكثر كفاءة وتصل لمستوى مجلس اللوردات البريطاني.

وفي هذا الصدد فإنه يمكن التأكيد على أن التغيير الذي حدث في العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني جاء بفضل النجاحات الاقتصادية التي تحققت عهد دينج، حيث تضاءلت سيطرة الحزب على التنظيمات والحركات الاجتماعية القائمة، وظهرت فئات اجتماعية جديدة ذات مصالح ورؤى إصلاحية جديدة كفئة رجال الأعمال والرأسماليون الجدد والذين أصبح لهم تنظيمات خاصة كاتحاد ملاك الشركات الخاصة الذي أنشئ عام 1988 وكذلك اتحاد التجارة والتصنيع الصيني.⁽²⁴⁾

رابعاً: اتساع الحريات الخاصة بوسائل الإعلام

من خلال تتبع الدور الذي كانت تقوم به وسائل الإعلام خلال الحقبة الماوية، بنظيره خلال فترة دينج يمكن تلمس الفارق فقد بدأت دور الإعلام يتغير وبدأ هذا التغيير في المجالات المختلفة سواء الصحفية أو النقاشية أو التلفزيونية حيث باتت أكثر تحملاً عن ذي قبل. ولم تعد تركز على الصراع الطبقي، بل قامت بدور كبير في الترويج لسياسات التنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي، مع نشرها للمعلومات التجارية والترفيهية.⁽²⁵⁾

وبينما كانت العديد من الصحف مغلقة خلال الثورة الثقافية، فقد تم إعادة فتحها وتعاملت مع مئات الخطابات المرسلة يومياً سواء المرتبطة بالشكاوى والمشاكل الشخصية أو التقارير المرتبطة بسوء الإدارة الرسمية، والتي يتم علاجها بعضها.⁽²⁶⁾

لقد تمتعت الصحافة ودور النشر الصينية بحرية أكبر عما كانت عليه في الفترة السابقة وقلت درجة التقييد السياسي المفروض عليها. فقد أصبح الصينيين يتمتعون بدرجة أعلى من الحرية للتعبير في مختلف الصحف الصادرة داخل جمهورية الصين الشعبية كما باتت المطبوعات الخاصة بالكتب هي الأكثر تأثراً، حيث قدمت العديد من الأعمال الكلاسيكية والحديثة المعروفة عالمياً ليتم تدريسها في المدارس والجامعات.⁽²⁷⁾ أيضاً ظهر العديد من الكتاب

الذين قاموا بنشر الكراسات والمجلات التي تتحدث حول الحرية وتقرير المصير السياسي، وحقوق الإنسان وهو ما كان يعد في السابق من المحرمات في الصين. الجدير بالذكر أنه وبحلول 1987، فإن الصين كان لديها وكالتين للأخبار إحداهما هي وكالة شينخوا وخدمات الصين الإخبارية. وقد كانت الوكالة الأولى هي المصدر الرئيسي للأخبار والصور الفوتوغرافية للصحف الموجودة في المركز وفي المحليات. ومن أبرز الجرائد الموجودة في المركز والمحليات هي صحيفة الشعب اليومية وصحيفة جيش التحرير اليومية واللذان أصبحا لهما سبق والانتشار الكبيرين. هذا بالإضافة إلى قيام العديد من المؤسسات العلمية والمتخصصة بنشر الصحف أو الجرائد التي تحوي معلومات متخصصة في مجالات مثل علوم الفلك وعلوم الحشرات. وقد ركزت الجرائد الصادرة في الصباح وفي المساء على أخبار الجماهير في المحليات والأحداث التي يهتم بها عامة الصينيين.⁽²⁸⁾

وبحلول أواخر الثمانينيات، فإن الصين قد نجحت في تطوير شبكة إعلامية. وكانت أكسين هوا هي أكبر تنظيم أخباري الذي ينقسم إلى ثلاثة إدارات: أخبار محلية وتوجد في كافة المقاطعات، ومكاتب عالمية يصل أعدادها لأكثر من 90 مكتب، وإدارة لترجمة التقارير الواردة من الدول الأجنبية بغرض التوزيع المحدود بين الحزب والأجهزة البيروقراطية. كما أصبحت صحيفة الشعب اليومية هي المؤسسة الرئيسية الإعلامية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. هذا بالإضافة إلى الراديو الشعبي المركزي والتلفزيون المركزي والذين كانا محتكرين من قبل الدولة.⁽²⁹⁾

أيضاً وفيما يتعلق بالتلفاز خلال فترة دينج فيلا حظ أن العديد من القنوات التلفزيونية قد بدأت في عملها منذ وصول دينج إلى السلطة. وفي نفس الوقت فإن تلفزيون منطقة التبت قد تم تأسيسه في عام 1985. كما أصبح لدى كافة المقاطعات والمدن الكبرى نظم إذاعية خاصة بهم وذلك بالتنسيق مع التلفزيون المركزي الصيني. وذلك باستثناء قناة التعليم الصيني التي كانت خاضعة تحت وزارة التعليم والتي كانت تذيع أموراً متعلقة بالدولة الصينية ككل وليست بمدينة أو مقاطعة بعينها.⁽³⁰⁾ لقد كانت محطات الراديو

فقد كان هناك 812 محطة راديو و586 محطة تليفزيون.⁽³¹⁾

كما تم إصدار صحف غير حزبية خاصة من خلال الإدارات الحكومية المختلفة، والشركات الخاصة، والتنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى. وقد عبرت هذه الصحف عن مختلف شرائح المجتمع سواء العمال أو الفلاحين أو النساء أو الشباب أو الكبار أو رجال البوليس والطلاب ومن يتحدثون بالانجليزية. وكذا صحف لكافة التخصصات العلمية الموجودة.⁽³²⁾

أما فيما يتعلق بالسينما خلال فترة الزعيم دينج، فقد كانت هناك أفلام تاريخية ثورية، وأفلام تمثل الحروب. وكانت هناك حاجة لتقديم أفلام تعيد للذاكرة المجتمعية إسهام الحزب في تأسيس جمهورية الصين الشعبية وذلك من أجل إعادة الثقة للحزب فيما يتعلق بفترة التحول الاقتصادي التي تمر بها الدولة.

لقد تنوعت إشكال التعبير عن الحريات خلال فترة الزعيم دينج تشاو بنج سواء من خلال وجود عدد كبير من الكتاب الذين عبروا عن ضرورة إدراج الإصلاح السياسي داخل سلسلة الإصلاحات الصينية المتبعة أو من خلال نشر العديد من المقالات السياسية التي تتحدث عن نفس الموضوع أو حتى عن طريق النقاشات والندوات التي كانت تعقد داخل الجامعات والتجمعات الشبابية المختلفة. لقد احتلت الديمقراطيات الصاعدة لدول أوروبا الشرقية اهتمام بالغاً وسط أبناء النخبة الديمقراطية. أيضاً تنامي أحزاب المعارضة في تايوان، وكوريا الجنوبية، والتحول الديمقراطي من الأنظمة العسكرية إلى الأنظمة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية كان أيضاً من النقاشات الهامة في تلك المنتديات.

وفي هذا السياق، فقد أشار «دينج ويزي» رئيس تحرير الموسوعة الصينية للنشر وعضو في النخبة الديمقراطية أن دول أوروبا الغربية والنموذج الديمقراطي للاشتركية الخاص بالنظام الحزبية المتعددة من الممكن أن يصبح مرجعاً للصين. معتبراً أن السيطرة الحكومية الحزبية الواحدة بأنها تمثل خطر كبير على الديمقراطية.⁽³³⁾

وبالرغم من اهتمام هؤلاء البالغ بالإصلاحات السياسية في دول أوروبا الشرقية،

فإن أغلب الباحثين قد شعروا أن الصين في عام 1986 تتحرك بفاعلية أكثر من الإتحاد السوفيتي نحو هيكل لينين الخاص بالمركزية الديمقراطية والنظام الاقتصادي الستتالي. فميخائيل جوربتشوف قد مكث في السلطة لعام واحد فقط، إلا أنه قام بإصلاحات سياسية جذرية. وقد عبر عن هذا الرأي عدد من المحللين السياسيين الصينيين على رأسهم خبير الشؤون الخارجية الصيني «هونان اكسينج» الذي لاحظ أن الخبرة الصينية الخاصة بالثورة الثقافية وبالرغم من أنها أظهرت وجود مشاكل كبرى إلا أنها في نفس الوقت جعلت الصين غير قابلة لتكرار هذه التراجيدية مرة أخرى وأن تتخلص من الآثار السلبية لتلك الثورة وكنتيجة لذلك فانه وبالمقارنة بالاتحاد السوفيتي فان الإصلاح في الصين يمكن أن يحدث بشكل تدريجي واقعي.⁽³⁴⁾

وبعد أن شهدت الصين هذا الكم من الحراك السياسي سواء في مختلف المؤسسات الصينية أو على صعيد المجتمع المدني أو الحريات الإعلامية والصحفية، أن ينتج عن كل هذا تأثيراً إيجابياً على مشاركة المواطنين الصينيين في عملية صنع القرار السياسي الصيني وتطور وسائل الانتخاب وتطورها لديهم.

خامساً: التطور الانتخابي والمشاركة السياسية

إنطلاقاً من كون الأرياف التي ظل يسكنها على الدوام الغالبية العظمى من الصينيين فقد اتجهت الدولة لإدخال إصلاحات ديمقراطية في بنيتها الأساسية ومن أهمها قانون تنظيم اللجان القروية الذي صدر عام 1987، والذي قضى بأن يتم انتخاب «لجنة قروية» من قبل سكانها مباشرة، بعد أن كانت المواقع القيادية في كل قرية تشغل بالتعيين الذي يقرر في المركز وكالعادة تم تجريب هذا القانون في عدة مناطق، ولم يعمم إلا بعد أكثر من عشر سنوات في عام 1998. وقد اشترط القانون أن يفوق عدد المرشحين للجنة القرية، عدد مقاعدها، وأن يكون الاقتراع سرياً، ويكون فرز عدد الأصوات علنياً، ويتم إعلان أسماء الفائزين مباشرة دون انتظار قرار الجهات القيادية العليا.⁽³⁵⁾

كما تعدت سلطة أعضاء المجلس الشعبي الوطني لتصل إلى الدرجة التي أمكن منها في ربيع 1986، أن يعترضوا على بعض الترشيحات الخاصة بتعيين

مسئولين حكوميين في مناصب رفيعة من قبل مجلس الدولة الصيني، وكذا رفض بعض التقارير المقدمة من هذا المجلس وهو الوضع الذي لم يكن متاحاً بأي حال من الأحوال خلال الفترة السابقة لدينج.⁽³⁶⁾

يشار إلى إن هذا التطور الانتخابي جاء بعد أن شبّهت جريدة العلوم الاجتماعية النظام السياسي الصيني عهد دينج بأنه «ماكينه دون كايح لها» وأن النظام «أي الماكينة» لا يعمل تقريباً وذلك إشارة إلى الطرق التقليدية للإصلاح السياسي سواء الرقابة الداخلية أو إحلال القيادات أو غيرها، فقد أخذت النخبة الديمقراطية في الصين مسئولية تقوية المؤسسات السياسية الصينية القائمة ومن أبرزها المجلس الشعبي والمجلس الشعبي القومي.

واقترحت من أجل تحقيق هذه الأهداف عدد من الوسائل منها تمديد الانتخابات التنافسية والانتخابات المباشرة الموجودة بالمستويات المحلية والتي تترقى في مستوياتها لتصل إلى المجلس الشعبي القومي. فكما هو معلوم من أن الناخبين سوف ينظموا حملات سياسية، ويقدموا برامج، ويوفروا معلومات حول مؤهلاتهم، الأمر الذي يتيح مساحة أوسع من المعرفة السياسية لدى القاعدة العريضة من الجماهير.⁽³⁷⁾

ومن أجل أن يتم تعزيز العملية الديمقراطية فقد كانت للمؤسسات السياسية الصينية الرئيسية التي تمثل جوهر العملية الديمقراطية دور كبير في إحداث تلك النقلة الكيفية. لذا فقد سعى أفراد نظام دينج والفريق الإصلاحى المعاون له لإدراج تلك الإصلاحات كجزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية بالبلاد.

وعليه فقد حث زهاوزيانج عام 1987 على ضرورة إيجاد وسائل لتقوية المجالس الشعبية والمجلس الشعبي الوطني وعلى سبيل المثال فان أعضاء هذا المجلس الأخير عليهم أن يعملوا طوال الوقت لخدمة جموع المواطنين الصينيين. كما اقترح يان جياكي منذ منتصف الثمانينات بأنه ينبغي أن تحسن هذه المؤسسات من قواعدها الخاصة بالمناقشات وإجراءات العمل الخاصة بها من أجل أن تُحترم من قبل الكافة.⁽³⁸⁾

وفيما يتعلق بالعملية الديمقراطية ذاتها فقد اقترح زهاوزيانج أن يتم استمرار

التشجيع على خوض الأفراد والمرشحين لانتخابات بدلاً من وجود تعيينات بحكم القانون. مطالباً في الوقت ذاته بتحسين إجراءات تعيين المرشحين وكذا طرق الدعاية لهم.⁽³⁹⁾

إن المشاركة السياسية عهد دينج لم تقتصر فحسب على تدعيم الوسائل الديمقراطية سواء الانتخابات أو غيرها وإنما تعدتها في واقع الأمر لتشمل مشاركة كافة قطاعات المجتمع الصيني في صنع القرارات المتعلقة به. ففيما يتعلق بالفلاحين، فإنه وفي أعقاب تطبيق نظام المسؤولية الأسرية فقد أصبح الفلاح أكثر حرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالزراعة وبيع منتجاته في الأسواق الحرة وبأسعار مرنة.

كما أصبح لدى هؤلاء الفلاحين عهد دينج أكثر من طريقة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، ومن أشهرها تقديم التماس للسلطات المسؤولة، وكذا تنظيم مظاهرات جماهيرية. بالإضافة إلى المقاضاة الإدارية، حيث سمح قانون المقاضاة الإدارية للمواطنين بأن يقاضوا حكوماتهم المحلية في حال إصدار قوانين غير شرعية، وكذا الحال رفض الضرائب غير القانونية التي تفرض عليهم من قبل الحكومات المحلية.⁽⁴⁰⁾

وأخيراً، وعندما يجد الفلاحين أن تعبيرهم عن مصالحهم وحقوقهم يشوبه بعض الصعوبة، فإن البديل الأفضل لهم هو انتخاب ممثليهم السياسيين في المستويات المحلية. وفي هذا الصدد فإن هذا التطور الذي منح لقطاع الفلاحين والقرويين الصينيين ما كان له أن يحدث لولا التعليم الجيد الذي بات يحصل عليه هؤلاء والذي رفع من سقف التوقعات الخاص بمطالبهم ومصالحهم.⁽⁴¹⁾

أما فيما يتعلق بعمال المصانع في المدن، فقد أدت إصلاحات دينج إلى تغييرات كبيرة فيما يتعلق بالعمال وأصحاب الأعمال وهو ماتم بشكل تدريجي، حيث سمح للشركات بأن تساهم في الأرباح وأن تتحكم في المسائل المرتبطة بتسيير الأعمال اليومية لها. ثم بعد ذلك قامت الحكومة وبشكل تدريجي بتأسيس أسواق للمنتجات الخاصة بسلعة معينة وقللت من سيطرتها على الخدمات في المدن. وأخيراً فإن مديري الشركات كانوا مطالبين بأن يعملوا وفقاً لآليات

السوق وذلك بعد أن وفرت الحكومة الآليات التي تؤكد على التنافسية.⁽⁴²⁾

وبشكل إجمالي فقد أثرت الإصلاحات التي تمت في مجال الصناعة على المقيمين في المدن، والعمال، والمديرين من ناحيتين: فقد رحب كلاً من العمال والمديرين بالفرصة الممنوحة إليهم والمتعلقة بتقاسم أرباح الشركات، فنظام الحوافز قد تم تصميمه من أجل مساعدة المديرين على مكافأة الأداء الأفضل. كما زودت إجراءات الإصلاح المديرين بالسلطة التي تمكنهم من عقاب العمال الذين يظهرون مشاكل عديدة مثل التغيب الدائم ونقص الإنتاجية.

يشار إلى أن حياة المقيمين في المدن قد تغيرت بشكل جوهري في أعقاب إصلاحات دينج، فالعمال التابعين لمصانع الدولة والموظفين الحكوميين أصبح لديهم فرصة أفضل للعمل في القطاع الخاص أو الشركات ذات الاستثمار المشترك أو أن يبدؤوا أعمالاً تجارية خاصة بهم. وقد حقق بعضهم نجاحاً كبيراً وتمكن من تكوين طبقة جديدة من الأثرياء من أصحاب الشركات الخاصة. وبالتوازي مع زيادة الدخل، فإن المواطنين قد وسعوا من إمكانياتهم وأصبح لديهم وعي متزايد بالحقوق المدنية والسياسية. ومن ثم فإنه يمكن القول أن التطور الاقتصادي قد أعطى المزيد من المشروعية والتبرير لهذه الطبقات.⁽⁴³⁾

وعلى الرغم من مظاهر التحول الديمقراطي - النسبي - خلال فترة دينج تشاو بنج لرئاسة الصين إلا أن ذلك لايعني وجود انتكاسات قد حدثت في بعض الفترات أو أنها كانت فترة ازدهار ديمقراطي تامة ولا يشوبها شائبة وليس أدل على ذلك من أنه وبالرغم من إقرار قادة الإصلاح ومن بينهم هويابنجن لعدد من الإصلاحات السياسية سالفه الذكر إلا أنهم لم يفكروا بأي شكل من الأشكال في تأسيس مؤسسات أو تنظيمات تتولى محاسبة الحزب الشيوعي نفسه، واعتمد تقييد سلطة الحزب بشكل حصري على قرار قادة الحزب أنفسهم.

هذا بالإضافة إلى أنه عندما كان يستشعر دينج بوجود خطر أو انقلاب للأوضاع واحتمال خروجها عن السيطرة، فإنه كان يتدخل بنفسه لإعادة الأمور إلى نصابها وإظهار انحيازه من جديد لقيم الاستقرار واحترام السلطة.⁽⁴⁴⁾ ناهيك عن إدراك القادة الإصلاحيين لمظاهر حريات التعبير والذين اعتبروا الديمقراطية

بأنها «لاشئ سوى الحكم الأوتوقراطي المستنير» وهو مايعني الخضوع للنظام وقبول التظاهرات وتوسيع الوسائل العامة للجماهير للوصول إلى الحاكم مثلما يتم في المجتمعات الإقطاعية.⁽⁴⁵⁾

ناهيك عن تراجع الحريات الصحفية والإعلامية - بدرجة ما- في أعقاب حادث يان آن مين 1989 حيث أظهر استخدام النخبة السياسية الصينية ومن بينها دينج للقوة عن حدوث خلل وتراجع في التطور السياسي والديمقراطي الصيني.

الخاتمة:

أن التنمية السياسية المتحققة خلال تولي دينج تشاو بينج لايمكن بأي حال من الأحوال إغفالها أو التكر لها، صحيح أنها لم تحظ بالنصيب الوافر من الاهتمام مثل نظيرتها الاقتصادية، إلا أنها شملت اصلاحات جوهرية في عدة مجالات؛ فقد أصبح الحزب الشيوعي الصيني أقل تسلاً عما قبل وأكثر حرفية ومهنية وذلك بعد أن ضم عدد من المتعلمين والخبراء إليه وتم تقليص سلطات القيادات. والأحزاب السياسية باتت لها دور في الشأن العام، صحيح أنه لم يرتقي بعد للأدوار المعمول بها في الدول المتقدمة، ولكنه عند مقارنته بالفترة السابقة نجد أنها قد حققت تقدماً ملحوظاً لم تشهدها من قبل.

أيضاً أصبحت الحريات العامة أكثر إنفتاحاً عن ذي قبل وباتت تسمح للجماهير بالتعبير عن آرائهم بشكل أكثر ديمقراطية وباتت مختلف فئات المجتمع لهم صوت مسموع داخل مؤسسات الدولة -صحيح أنها لم تحدث بالصورة المثالية التي قد يتصورها البعض، إلا أنها كانت ولاشك تمثل وجود تقدماً في هذا الصدد.

وإجمالاً، فإن الصين عهد دينج مثلما حققت تقدم اقتصادي وطفرة تنموية لم تتحقق من قبل، فإنها في المجالات السياسية باتت أكثر انفتاحاً عن ذي قبل وخفت قبضة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية الصينية خلال تلك الفترة، وبات المجتمع المدني أكثر تحراً ووعياً بحقوقه وواجباته، والدولة الصينية بشكل عام باتت أكثر تقبلاً لمختلف الآراء والتوجهات التي كان يصاد عليها في

السابق. صحيح أن الصين قد شهدت انتكاسة سياسية في أعقاب أحداث ميدان السماوي، إلا أنه عند مقارنة الأوضاع السياسية عهد دينج بمثلتها في الفترة السابقة لها، يمكن تلمس حجم الفارق الذي كان متحققاً خلاله.

إن التطور السياسي الصيني عهد دينج لم ولن يكون هو نهاية الأمر، بل إن هناك وستكون هناك عقبات كبيرة تقف في وجه أي محاولة حقيقية للتطور السياسي الديمقراطي في الصين ومن أبرزها الثقافة الصينية التي ترى أن المجتمع الصيني هو مجتمع أسري إلى حد كبير، وأن السلطة الموجودة بالنظام هي سلطة صارمة بشكل كبير، والأخلاق مضمونها الكونفوشيوسي أقوى من القانون، حيث تدل الإحصاءات على أن نسبة ميل المجتمع للثقافة التقليدية في الصين تتراوح بين 70%-80 من السكان، وهو ما يعني أن أمام العلاقة التقليدية بين السلطة والمجتمع فترة طويلة لكي تتغير.⁽⁴⁶⁾

قائمة المراجع

1. انظر:
<http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=7cc5abf65570343b>
2. سليم نصر الرقعي في
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=201352>
3. انظر:
Chiou C.L., "Democratizing Oriental Depotism," China from 4 May 1919 to 4 June 1989 and Taiwan from 28 February 1947 to 28 June 1990 ", (London: McMillan Press LTD), p. 44
4. نادية حلمي، النخبة السياسية والاصلاح السياسي في الصين 1981-2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص 230.
5. د. حنان قنديل، عملية التغير السياسي في الصين (1976-1985)، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989)، ص ص 386 387-.
6. د. حنان قنديل، المرجع السابق، ص 387.
7. انظر:
Soled E. Debra, China A Nation in Transtion, (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., 1995). p. 93.
8. انظر:
Ibid, p. 93.
9. أنظر في هذا الصدد إلى كلاً من:
- Soled E. Debra, Op.Cit., p. 93.
- Moise E. Edwin, Op.Cit., p.214.
10. د. حنان قنديل، عملية التغير السياسي في الصين (1976-1985)، مرجع سابق، ص 388 : 394.
11. محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، (بيروت: دار الفارابي، 2008)، ص 132.
12. انظر:
Deng Xiao Ping, On the Reform of the System of the Party and State Leadership in, "Selected Works of Deng Xiao Ping", Beijing Foreign Languages Press, Vol 3, 1984, p.109
13. انظر:
Soled E. Debra, Op.Cit., p.92.
14. انظر:
Goldman Marle, Sowing the Seeds of Democracy in China " Political Reform in the Deng Xiaoping Era, (London: Harvard University Press, 1995), p.64.

Goldman Marle, Ibid p.64.

15. أنظر في هذا الشأن إلى:

د. عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية، (القاهرة: أم القرى للطبع والنشر، 1997)، ص 196.

- Goldman Marle Op.Cit., p.6.

16. انظر:

Ibid, p.66.

17. انظر:

Wong Chung-Yiu, From Deng Xiao Ping to Jiang Zemin "Two decades of political Reform in The Peoples Republic of China", (Oxford: University Press of America, 2005), p. 83.

18. سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص 96.

19. موقع شبكة الصين على الانترنت

Arabic.China.org.cn

20. سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص 96.

21. انظر:

Goldman Marle, Op.Cit., (22)p.180.

22. انظر:

Ibid, p.180.

23. نادية حلمي، مرجع سابق، ص 212.

24. انظر:

SHANTHI KALATHIL, MARCH 01, 2002, Chinese Media and the Information Revolution, CARNEGIE , https://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=924&zoom_highlight=Mao

25. انظر:

Fairbank King John, China A New History, (London: the Belknap press of Harvard University, 1992), p. 418419-.

26. انظر:

<http://www.mongabay.com/history/china/china-newspapers.html>

27. انظر:

Ibid

28. انظر:

Yuezhi Zhao, Media, Market, and Democracy in China between the Party line and the bottom line, (Illinois: The Board of trustees of the University of Illinois, 1998), p.18.

29. انظر:
Donald Hemelryk Stephanie and others, Op.Cit., p.19.
30. انظر:
Ibid, p.17.
31. انظر:
Ibid
32. انظر:
Ibid, p.181.
33. انظر:
Ibid, pp. (180- 182).
34. سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص 93.
35. انظر:
Chiou L. C., Op.Cit., p.44.
36. انظر:
Goldman Marle, Op.Cit., p.235.
37. انظر:
Ibid, p.235.
38. انظر:
Ibid, p.235.
39. انظر:
Shorouk Ali, "The Developmental Role of the State in China between Change and Continuity", M.A. Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2010, p. 35.
40. انظر:
Ibid, p.34:35.
41. انظر:
Ibid, p.35.
42. انظر:
Ibid, p.35.
43. نادية حلمي، مرجع سابق، ص 210.
44. انظر:
- Goldman Marle, Op.Cit., ppp.62- 7879
45. أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 93.

